

Distr.: General  
9 February 2017

# الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون  
البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/71/463/Add.3)]

### ٢٢٦/٧١ - الحد من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سنديا<sup>(١)</sup> وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٣)</sup>، وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٤)</sup>، القرن ٢١<sup>(٥)</sup>، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup>، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(٦)</sup>، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال



للتنفيذ<sup>(٧)</sup>، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(٨)</sup>، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

**وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"**، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتمارها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

**وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،**

**وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،**

**وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث من دعوة إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،**

**وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، وما أدى إليه من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب سلبية طويلة الأمد**

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة لدى البلدان النامية،

**وإذ تلاحظ** انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي عُقد في بانكوك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ واعتمد مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي كمساهمة في إطار سندي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

**وإذ تسلّم** بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دولياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٩)</sup>،

**وإذ ترحب** باتفاق باريس<sup>(١٠)</sup> وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

**وإذ تعيد التأكيد** على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينو والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في منع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والاهتمام بالسكان المتضررين لتأمين قدرتهم على مواجهة آثار تلك الكوارث، وإذ تُقرّ في هذا الصدد بأهمية تطوير نظم منسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة،

**وإذ تسلّم** بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخيبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822

(١٠) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ ترحب بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإذ تدرك أهمية تحقيق أهداف إطار سندي على الصعيد العالمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٣/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والمعنون "اليوم العالمي للتوعية بأموج تسونامي"،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى مبدأ عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٧٠<sup>(١٢)</sup>؛

٢ - تحث على التنفيذ الفعال لإعلان سندي<sup>(١)</sup> ولإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٢)</sup>؛

٣ - تكرر دعوتها إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

٤ - تشدد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتُشجّع البلدان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - تشجع الدول على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سندي، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تعزيزاً للقدرة

(١١) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١٢) A/71/230.

على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية ومن أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛

٦ - **ترحب** بالنسخة المنقحة، على ضوء إطار سندي، من "خطة عمل الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر"، وتشجع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على مراعاة خطة العمل المنقحة في تنسيق وتوضيح أنشطة كل منها ضمن سياق التنمية المستدامة ووفقا لما جاء في إطار سندي؛

٧ - **تهيب** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية المتفق عليها في إطار سندي؛

٨ - **تسلّم** في هذا الصدد، ونظرا لقصر الوقت المخصص لبلوغ الهدف (هـ) من إطار سندي بحلول سنة ٢٠٢٠، بنطاق العمل اللازم لتطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك بوسائل منها إنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث وعن بيانات المخاطر وما هو متاح من القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن إجراء تقييمات للمخاطر، وتعيد التأكيد على ضرورة تعزيز القدرة على التنفيذ لدى البلدان النامية، ويشمل ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

٩ - **تحث** الدول على أن تواصل، في سياق تنفيذها لإطار سندي، العمل على جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك العمل، إذا أمكن، على جمع المعلومات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل؛

١٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مخاطر الكوارث أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١٣)</sup> إذا كان واردا في عدة أهداف وغايات؛

(١٣) القرار ١/٧٠.

١١ - تكرر تأكيد تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(١٤)</sup> واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٥)</sup>، وإطار سندياي، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

١٢ - تحث على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سندياي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سندياي؛

١٣ - تتطلع إلى نتائج فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتنوّه بمشاركة الدول الأعضاء بشكل فعال في أعمال فريق الخبراء وأيضا بالدعم المقدم له من منظومة الأمم المتحدة ومن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وتؤكد على ضرورة وضع النتائج بالاتساق مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك ضمانا للجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير؛

١٤ - تسلّم بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم أيضا بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سندياي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة

(١٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

في تقديم الدعم إلى الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سندي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

١٥ - تشجيع الحكومات على تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في تصميم وإدارة وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير الموارد لها؛

١٦ - تشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سندي؛

١٧ - تسلّم بأن الأخطار البيولوجية تقتضي من النظم المعنية بمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر الصحية التنسيق بقوة في مجالات تقييم المخاطر والمراقبة والإنذار المبكر، وبأن الهياكل الصحية القادرة على الصمود وتطوير مُحمل قدرات الأنظمة الصحية هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على مواجهتها؛

١٨ - ترحب بالدعوة إلى عقد الدورة الخامسة القادمة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ستُعقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٧؛

١٩ - ترحب أيضا بما عُقد في عام ٢٠١٦، وتتطلّع إلى ما سيُعقد في عام ٢٠١٧، من منابر إقليمية ودون إقليمية معنية بالحد من مخاطر الكوارث، من شأنها أن تنير السبيل أمام مناقشات المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث؛

٢٠ - تؤكد مجدداً أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث؛

٢١ - تسلّم بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث،

وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبال الحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي؛

٢٢ - تسلم باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على توفير التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، من أجل دعم تنفيذ إطار سينداي، بوسائل منها التبرعات غير المخصصة، والمتعددة السنوات إن أمكن؛

٢٣ - هيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايتها ومواردها، أن تكفل عدم تخلف أي أحد ولا أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦